تقوم بالرعاية الأسرية لأبناء هذه الأسر المطلقة ، وأخيراً كما نرى لأن الزواج نفسه قام على أسس وقواعد أكثر ثباتاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

المشكلات الناجمة عن التغير الديموغرافي:

في الوقت الذي ساهمت فيه الهجرة خلال القرن العشرين - ومنذ ظهور النفط بشكل خاص - إلى تطور وتحضر المجتمع الكويتي وتنمية جوانبه الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والثقافية بل والصحية والسياسية ، فإن هذا التغير الديموغرافي كانت له آثار سلبية على التركيبة السكانية من ناحية الجنسية والنوع (ذكور وإناث) والسن والمكان كما أشارت الجداول السابقة .

إن تطور معدل توقع الحياة المؤقت داخل مجتمع الكويتي ساهم في زيادة الفئات العمرية الشابة أقل من عشرين عاماً والفئات العمرية أكبر من خمسة وخمسين عاماً حتى تجاوزت نسبتها ٦٥ % من مجموع السكان الكويتيين ، وهذا رفع نسبة الإعالة بين الكويتيين لتتجاوز واحداً إلى سبعة، وكذلك زاد أعباء الدولة الاقتصادية تجاه من هم خارج قوة العمل الوطنية وستزيد الأعباء الاقتصادية المستقبلية في حال عجز الدولة عن توفير فرص عمل جديدة وسن وتطبيق قوانين تضمن الإنجاز ورفع مستوى الإنتاج بين قوة العمل الوطنية .

وما لم يعمل المجتمع وبمؤسساته الرسمية خاصة في تطوير سوق العمل الخاص وتشجيع الشباب للتوجه إليه حيث إن معدل البطالة المقنعة في الوظائف الحكومية تصل إلى ٥٠% كما أشار د. علي الزميع

وزير التخطيط السابق ، وحيث إن الدولة لن تتمكن من استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة الوطنية في القطاع الحكومي وهو ما يدعو إلى الحاجة لتطوير القطاع الخاص والمشترك ومساهمته في الاقتصاد الوطني ، فإن المجتمع الكويتي سيعاني من أزمة بطالة خانقة مقرونة بتدني اكبر في معدل الإنجاز والإنتاج لدى قوة العمل الوطنية .

إن الدراسات السكانية في الكويت تؤكد أن المشكلة السكانية ليست مستعصية لا يمكن السيطرة عليها كما هو الأمر في كثير من الدول النامية ، فالمجتمع الكويتي يتميز بالحراك السريع والمستمر بالنسبة للوافدين ، وهذا يسبب خللاً واضحاً في التركيبة السكانية وفي سوق العمل ، بل إن إحدى الدراسات الإستشرافية السكانية تتوقع أن يصل سكان الكويت إلى ٣ر٨ مليون نسمة عام ٢٠١٥م وأن قوة سوق العمل ستصل إلى مليوني نسمة مما يؤكد الحاجة لخطط مستقبلية واضحة تحقق التوازن السكاني وتقلل من سلبيات العمالة الوافدة من جهة ، وترقى بمستوى العمالة الوطنية الإنتاجية وتوزيعها من جهة أخرى .

مشكلات وقضايا العمالة الوافدة :

إن المجتمع الكويتي لن يتمكن بحال ، وليس المطلوب منه أن يستغني عن العمالة الوافدة حيث إن هذا طموح غير عملي ، ولا يمكن لأي مجتمع في هذا العالم أن يحققه ، إلا أن العمالة الزائدة عن الحاجة - والهامشية منها بصفة خاصة - ، وكذلك وجود عمالة وافدة بأعداد كبيرة تشكل ثقلاً نسبياً بالنسبة للمواطنين ومن جنسيات محددة يصبح مصدر قلق على الاستقلال والأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

لذا يجب أن نقف عند هذا الحد بحذر ونفكر بجدية في إصلاح هذا الخلل الديموغرافي بما فيه صالح مستقبل هذا المجتمع وأجياله القادمة . ويمكن في هذا الموقف عرض نماذج من المشكلات التي تعصف بالمجتمع وتهدد مستقبله ويكون مصدرها العمالة الوافدة : -

أولاً: المشكلات الاقتصادية :

إن العمالة الوافدة الهامشية والزائدة عن الحاجة الفعلية للمجتمع تعمل على تعطيل الدورة الإنتاجية للمجتمع ، وتشجع على ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين ، واستنزاف ثروات المجتمع وتصديرها للخارج ، ولا تعمل على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية في المجتمع . فهي عبء على الاقتصاد الوطني من خلال ما تستحوذ عليه من خدمات شبه مجانية ، وتصدير رؤوس الأموال للخارج ، وأخيراً منافستها غير العادلة للعمالة الوطنية بما يرفع من معدلات البطالة عند قوة العمل الكويتية ويدفعها للعزوف عن العمل الخاص الفني والخدماتي بصفة خاصة ، بل وتشجع بعضاً من العمالة الهامشية على الكسب غير المشروع لدى فئات وطنية منحرفة تعتمد على استغلال تلك العمالة الهامشية وترويج تجارة الاقامات والشركات الوهمية ، مما يزيد من سلبية بعض الشرائح الوطنية . وقد دلت تقارير العمالة نصف السنوية لعام ٢٠٠٢م أن ٣ر٩٧% من العمالة الهامشية عمالة غير وطنية، وإن ما يزيد على ٦٥٠٠ وافد عاطلون عن العمل ، ويعملون على زيادة أعباء الدولة الاقتصادية، وأن عدداً كبيراً من العمالة الوافدة تشكل بطالة مقنعة داخل المجتمع .

ثانياً: المشكلة الصحية :

إن قسطاً كبيراً من الخدمات الصحية الحكومية يكون المستفيد الأكبر منها العمالة الوافدة والسكان غير الكويتيين ؛ وذلك لرخصها أو لرمزية سعر هذه الخدمات. فعلى الرغم من الضوابط الصحية التي تطالب الدولة أنَّ تتوافر في العمالة الوافدة قبل مجيئها إلى الكويت وبعد دخولها من المنافذ، إلاَّ أنَّ نسبة من هذه العمالة تحمل أمراضاً ومشكلات صحية، لطبيعة المجتمعات الفقيرة التي جاءت منها أو لانخفاض وعيها الصحي .

ومن المعلوم أن بعض المشكلات الصحية لا يمكن الكشف عنها مبكراً، ويمكن بالتالي أن تنتقل إلى السكان ، وتترك آثاراً صحية لا يحمد عقباها كنقل أوبئة ، وأمراض جلدية أو معدية أو دم أو تنفسية أو جنسية وما إلى ذلك ، وقد يتم نقل عادات صحية سيئة ، وخاصة في قطاع عمال المنازل والخدمات والمطاعم وهم على احتكاك مباشر بالسكان مما يترتب عليه انتشار تلك الأمراض في المجتمع . إن العمالة الرخيصة (ذات الدخل المتدني) والهامشية لا تعطي اهتماماً كبيراً لهذه الجوانب الصحية بل وقد لا تدرك خطورتها ، وليس لديها استعداد للتضحية بالمال (في ظل الحاجة والفاقة) في سبيل التخلص من تلك الأمراض . وقد دأبت الصحف الكويتية وبعض تقارير وزارة الصحة والجمارك والنيابة على نشر تقارير عن تهريب أدوية مدعمة للخارج ، وخاصة تلك التي تصرف بوصفات خاصة ، والتي هي ذات تكلفة مالية عالية .

ثالثاً: المشكلة الثقافية :

تشمل التركيبة السكانية وافدين من أكثر من مائة وعشرين دولة من مختلف قارات العالم ومن مختلف الديانات والمستويات الصحية والثقافية، وتحاول أفراد أغلب الجاليات الوافدة الحفاظ على هويتها وتراثها وثقافتها ، بل وتحاول نشر ثقافتها بطريقة مقصودة أو غير مقصودة . وتؤثر العمالة المنزلية والخدماتية بشكل مباشر علي السكان وقد تنقل عادات وقيماً وثقافات وعقائد إلى داخل الأسر مما ينعكس في سلوك ربات البيوت والأطفال بصفة خاصة ، وتكون تلك القيم الثقافية أحياناً كثيرة متناقضة مع ثقافاتنا الأسرية وتراثنا وقيمنا الدينية ، وهو الأمر الذي يترك آثاراً سلبية بعيدة ليس من السهل اجتثاثها وإصلاحها وخاصة عند الكشف عنها في مراحل متأخرة . إن أخطر ما قد يصيب المجتمع ويسبب له الأزمات النيل من الأجيال القادمة ومن شباب المجتمع الذي قد يفقد هويته وثقافته ويتخلى عن قيمه وتراثه بما يودي بالمجتمع .

رابعاً: المشكلة الاجتماعية :

إن زيادة الاعتماد على خدم المنازل والعمالة الرخيصة والهامشية لدواعي اقتصادية خلق لدى المجتمع الكويتي أزمات عصفت ببناء أسر ، وسبب حالات طلاق ، وانتشار مشكلات اجتماعية ؛ كالدعارة والسرقة والسطو المسلح والمخدرات وصناعة وترويج الخمور والعنف وصولاً إلى جرائم التطرف والقتل . ويشارك عدد كبير من الوافدين في وقوع تلك المشكلات الاجتماعية لأنها لا تتعارض مع ثقافاتهم أصلاً ، أو أملاً في

تحقيق الربح السريع بأي ثمن حتى لو كان على حساب الآخرين . وينجرف الشباب الكويتي (في ظل غياب الرقابة الأسرية وضعف الوازع الديني) وراء تلك المغريات الاجتماعية ، وقد يكون توفر المال أو الحاجة له ، أو لإشباع رغبات شخصية أنانية سبباً في دفع الشباب والفتيات في هذا الاتجاه ، وهو الأمر الذي ينال من وحدتنا الوطنية ، ويؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والأمنية ، كما يتضح من إحصاءات وزارة الداخلية حول ارتفاع معدلات جرائم الجنح والجنايات داخل المجتمع الكويتي بصورة لم تكن معهودة من قبل . ويوضح جدول (رقم ٧) جانباً من هذه المشكلات . ويشير الجدول إلى تزايد جرائم الجنح والجنايات وتقارب نسبها لدى الكويتيين وغير الكويتيين من الجنسين وهو الأمر الذي يقلق الأمن ، ويستنزف جهود وطاقات وزارة الداخلية والهيئة القضائية وهو في نفس الوقت ذو تكلفة عالية تتكبدها الدولة للحد من آثارها السلبية .

إن المشكلات الأمنية والجرائم شهدت زيادة واضحة بمقارنة إحصاءات عام ١٩٨٥م وعام ١٩٩٥م . وقد عانى المجتمع الكويتي كثيراً من الناحية الأمنية نظراً لوجود شرائح اجتماعية مقيمة في الدولة بصورة غير شرعية سواء من فئة غير محددي الجنسية أو من الفئات التي تحمل جنسيات أخرى ، ودخلت البلاد بصور مشروعة وانتهت إقامتها ولم تحدث بياناتها ، أو من الفئات التي تدخل البلاد بصورة غير مشروعة وهي فئات يصعب ضبطها أمنياً . ومما لاشك فيه أن معدل انحراف السلوك والجرائم ارتفع بين الكويتيين نتيجة للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية والأمنية والاقتصادية السلبية الناجمة عن العدوان العراقي على

:ولة الكويت عام ١٩٩٠م ، ولما خلفه العدوان من أسلحة بشكل غير معهود ، وكذلك بسبب رد فعل المواطنين على مواقف بعض النظم لعربية والإسلامية وأحزابها المسيسة ورعاياها ، بما يحملونه من تيارات سياسية ودينية ناهضت الحق الكويتي المشروع وانساقت وراء أبواق لغابر النظام العراقي بتصوير الحرب كعدوان أمريكي صليبي وصهيوني على العراق العربية المسلمة ، وليس سعياً من التحالف الدولي تحت ظلة هيئة الأمم المتحدة لدحر العدوان العراقي وتحرير الكويت العربية لمسلمة .

ومن نافلة القول أن تلك الأرقام لجرائم الجنح والجنايات التي وصلت إلى النيابة العامة والهيئة القضائية هي أقل بكثير من أرقام الجرائم لمرتكبة فعلياً ، أو التي تشمل تلك التي لم يستدل على مرتكبيها ، أو التي لا يعلن عنها مطلقاً لأسباب اجتماعية أو لعدم كفاية الأدلة أو خوفاً من لانتقام . وتشير جداول إحصاءات وزارة الداخلية حول إجمالي الجرائم ونسبتها لكل مائة ألف نسمة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١م إلى ثبات نسبي في معدل جرائم الجنح والجنايات المرتفع والتي يستحوذ غير الكويتيين على نصيب كبير منها ، على الرغم من انخفاضها بشكل بسيط جداً ، وهو لأمر الذي يبين الآثار السلبية الاجتماعية والأمنية للخلل في التركيبة لسكانية .

(جدول رقم ٧) مرتكبو جرائم الجنايات والجنح حسب الجنسية وطبيعة الجريمة في الكويت ١٩٩٥م - ١٩٩٩م

السنة / نوع	الجنايات			الجنح			الجملة		
	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة
١٩٩٥م ذ	٣ر٨٥٤	٢ر٣٧٣	٦ر٢٢٧	٣ر٧٢٥	٣ر٦٩٨	٧ر٤٢٣	٧ر٥٧٩	٦ر٠٧١	١٣ر٦٥٠
أ	٢٠٣	٣١٣	٥١٦	٤٩٤	٥٨١	١ر٠٧٥	٦٩٧	٨٩٤	١ر٥٩١
مج	٤ر٢٥٧	٢ر٦٨٦	٦ر٧٤٣	٤ر٢١٩	٤ر٢٧٩	٨ر٤٩٨	٨ر٢٧٦	٦ر٩٦٥	١٥ر٢٤١
١٩٩٦م ذ	٥ر٢٨٨	٣ر٠١٥	٨ر٣٠٣	٤ر٤٨٧	٤ر٠٩٢	٨ر٥٧٩	٩ر٧٧٥	٧ر١٠٧	١٦ر٨٨٢
أ	٣٣٨	٣٣٦	٦٧٤	٦٩٤	٦٩٤	١ر٣٨٨	١ر٠٣٢	١ر٠٣٠	٢ر٠٦٢
مج	٥ر٦٢٦	٣ر٣٥١	٨ر٩٧٧	٥ر١٨١	٤ر٧٨٦	٩ر٩٦٧	١٠ر٨٠٧	٨ر١٣٧	١٨ر٩٤٤
١٩٩٧م ذ	٥ر١٨٧	٢ر٦٨٨	٧ر٨٧٥	٤ر٣٨٣	٣ر٨٧٢	٨ر٢٥٥	٩ر٥٧٠	٦ر٥٦٠	١٦ر١٣٠
أ	٣٢٧	٢٩٧	٦٢٤	٧٢٩	٦٤٧	١١ر٣٧٦	١ر٠٥٦	٩٤٤	٢ر٠٠٠
مج	٥ر٥١٤	٢ر٩٨٥	٨ر٤٩٩	٥ر١١٢	٤ر٥١٩	٩ر٦٣١	١٠ر٦٢٦	٧ر٥٠٤	١٨ر١٣٠
١٩٩٨م ذ	٥ر١٠٨	٢ر٩٢٢	٨ر٠٣٠	٣ر٧٠٨	٣ر٧٥١	٧ر٤٥٩	٨ر٨١٦	٦ر٦٧٣	٤٨٩ر
أ	٣٤١	٢٧٤	٦١٥	٤٨٥	٥٦٨	١ر٠٥٣	٨٢٦	٨٤٢	١ر١٥٦٦٨
مج	٥ر٤٤٩	٣ر١٩٦	٨ر٦٤٥	٤ر١٩٣	٤ر٣١٩	٨ر٥١٢	٩ر٦٤٢	٧ر٥١٥	١٧ر١٥٧
١٩٩٩م ذ	٤ر١٢٢	٣ر٩٠١	٨ر٠٢٣	٦ر١٢٠	٥ر٨٦٤	١١ر٩٨٤	١٠ر٢٤٢	٩ر٧٦٥	٢٠ر٠٠٧
أ	٢٧٥	٤٨٤	٧٥٩	١ر٠٣١	١ر٠٦٢	٢ر٠٩٣	١ر٣٠٦	١ر٥٤٦	٢ر٨٥٢
مج	٤ر٣٩٧	٤ر٣٨٥	٨ر٧٨٢	٧ر١٥١	٦ر٩٢٦	١٤ر٠٧٧	١١ر٥٤٨	١١ر٣١١	٢٢ر٨٥٩

خامساً: المشكلة السياسية :

إن المجتمع الذي يصبح مواطنوه أقلية كما هو الحال في المجتمع الكويتي تتأثر قراراته السياسية بنسب أعداد العمالة من جنسيات محددة ، والتي قد تمثل دولة داخل الدولة ، وقد يشكلون طابوراً خامساً يكشف ظهرنا لأعدائنا ويعمل على إبراز القضايا السياسية والأمنية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره .

وقد تصبح المجموعات السكانية غير الكويتية (من جنسيات أخرى) مصدر قلق وضغط سياسي على متخذي القرار إلى الحد الذي قد يتدخلون فيه حتى في مسيرة العدالة القضائية . وكان الفلسطينيون والعراقيون بما يلقون من دعم من حكوماتهم ونظمهم مثالاً صارخاً حيث وقفت غالبيتهم إما موقف المؤيد (أو المتفرج على أحسن حال) من العدوان العراقي على دولة الكويت، وشارك كثير منهم في العمليات العسكرية والقمعية وتدمير هوية الكويت واقتصادها أثناء العدوان .

إن تحول العمالة الوافدة والهجرة المؤقتة إلى هجرة دائمة وعمالة مستوطنة ، وإمعانها في تجاوز القوانين ، وعدم التمكن من التخلص منهم وإبعادهم عن البلاد لهو قمة الأزمة . فهذه الهجرات الوافدة قد تتخفى بصورة أو أخرى ليصبح بقاؤها مشروعاً وهذا ما حدث عملياً عندما أخفت أعداد كبيرة منها هوياتها ووثائق سفرها الرسمية مدعية أنها تنتمي لفئة البدون أو غير محددي الجنسية مما رفع عدد هذه الشريحة السكانية من عشرين ألفاً عام ١٩٦٥م إلى أكثر من ربع مليون نسمة في

عام ١٩٨٥م (خلال عشرين عاماً) ، وكانت مصدر قلق وإزعاج سياسي وأمني ، وكادت أن تطال حتى رمز الدولة .

إن إصلاح الخلل في التركيبة السكانية ضرورة لا خيار لها وإن التخطيط السليم - كما في الرؤى الاستشرافية لمستقبل التنمية في الكويت الذي قامت به وزارة التخطيط عام ١٩٩٧م - هو سبيل ليخطط فيه كل جيل من أجيال الكويت لما يتلوه من أجيال كما قال صاحب السمو أمير البلاد . فالتنمية ليست مجرد اقتصاد ، بل هي شعب وأمن وسياسة وثقافة واستثمار أمثل للقوى البشرية والمادية .

مستقبل النمو الديموغرافي ..... الواقع والطموح:

إن أعمار المجتمعات والحضارات لا تقاس بالسنوات القصيرة بل بالقرون ، حيث تمر المجتمعات الإنسانية بحالات من التطور والنمو والتحضر ، وحالات أخرى من الإخفاق والتدهور . والمجتمع الكويتي لا يختلف عن غيره ، فقد صاحب ظهور النفط واستثمار عوائده تطور وتنمية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية والإسكانية والسياسية ، وصاحب هذا التطور إخفاقات وآثار سلبية غير مرغوب فيها نتيجة للتدفق غير المدروس وغير المنظم للعمالة الوافدة وتحول جزء منها إلى عمالة مستقرة دائمة تمثل عبئاً على المجتمع والنظام .

لقد ساهمت الهجرة غير المخطط لها إلى الكويت في اختلال البناء السكاني من ناحية الجنسية والسن والنوع والمكان ، وبرزت مشكلات وقضايا سلبية سبق عرضها كادت أن تنال من هوية المجتمع وثقافته وأمنه